

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٤٣٥**

الخميس، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إيبو	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد وولدييس
	بولندا	السيد ليفتسكي
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة إسونو مبينغونو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، استجابة متكاملة لبناء السلام والحفاظ على السلام في منطقة الساحل




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال.

أُقرَّ جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، استجابة متكاملة لبناء السلام والحفاظ على السلام في منطقة الساحل

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد إبراهيم ثياو، المستشار الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل؛ وصاحب السعادة يون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة، ورئيس لجنة بناء السلام؛ والسيد حافظ غانم، نائب رئيس البنك الدولي المعني بأفريقيا؛ والسيد ريمي ريو، باسم تحالف الساحل.

ينضم إلى جلسة اليوم السيد غانم والسيد ريو عن طريق التداول بالفيديو من واشنطن العاصمة، وباريس، على التوالي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ثياو.

السيد ثياو (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بصفتي المستشار الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل. وأود أن أثني على رئاسة كوت ديفوار على أخذ زمام المبادرة بعقد هذه الجلسة.

وبالنظر إلى الوضع الجغرافي، والجغرافية السياسية لمنطقة الساحل، فمن الواضح أن هناك تأثير مباشر للسلام والأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة لا على البلدان الأفريقية المجاورة فحسب، بل على أوروبا وبقية العالم أيضا.

تكلم بالإنكليزية

إن منطقة الساحل واحدة من أقل المناطق نموا في العالم. وهي تواجه تحديات متزامنة من الفقر المدقع، والآثار الوخيمة لتغير المناخ، والأزمات الغذائية المتكررة، والنمو السكاني السريع، وضعف الحكم، والتهديدات الأمنية المرتبطة بالإرهاب. إن طرق التجارة والهجرة في جميع أنحاء منطقة الساحل والصحراء، ذات الشهرة العالمية، أصبحت بيد منظمات الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمهربين على نطاق واسع. وتواجه سلطات الدول تحديا. وغدا النظام القضائي موضع شك، في حين جعلت الدول الحديثة الوسائل التقليدية لمنع نشوب النزاعات وحلها عديمة الجدوى إلى حد ما.

إن النزاعات على الأراضي والمياه والموارد الأخرى آخذة في التزايد بمعدل ينذر بالخطر. وإلى حد كبير، يعزى تزايد عدد وشدة النزاعات بين المزارعين والرعاة إلى المنافسة، بفعل النمو السريع للسكان وتناقص الحصول على الموارد بسبب تدهور الأراضي وتغير المناخ. وبلغت الأنشطة الإجرامية، سواء في البر أو في البحر، إلى جانب الشبكات الإرهابية، مستويات يمكن أن تهدد استقرار الدول وكذلك النسيج الاجتماعي للمجتمعات. ولا يمكن أن تؤدي الأرباح الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والبشر إلا إلى جعل الحالة الخطيرة أقل استقرارا. إن نسبة ضئيلة من العائدات الإجرامية أو غير المشروعة تستخدم عوضا عن ذلك لتغذية التطرف وتزيد من تفاقم عدم الاستقرار.

تكلم بالفرنسية

وعلى الرغم من أن الحالة الإنسانية تحسنت قليلا في عام ٢٠١٨، ويرجع ذلك أساسا إلى موسم الأمطار الجيد نسبيا، لا تزال هناك احتياجات كبيرة في المنطقة. إن أكثر من ٨ ملايين شخص معرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١٩. وفي هذا العام، عانى حوالي ١٠ ملايين شخص من انعدام الأمن

الغذائي في منطقة الساحل، منهم حوالي ٥,٨ مليون في بوركينا فاسو، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال، وتشاد – وهي البلدان التي عانت من الجفاف الشديد منذ نهاية عام ٢٠١٧. وبلغ سوء التغذية الحاد مستويات غير مسبوقة في تلك البلدان الستة، ومن المرجح أن يستمر.

وفي عام ٢٠١٣، اعتمد المجلس استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، الذي كان قرارا متبصرا، وإشارة واضحة على اعترافنا بالمصير المشترك في مواجهة الطابع العابر للحدود للتهديدات في منطقة الساحل. ولذلك، اعتمد المجلس نهجا طويل الأمد، يضم الجوانب الإنسانية والأمنية والإنمائية. وفي عام ٢٠١٨، أعطى الأمين العام زخما جديدا للاستراتيجية المتكاملة من خلال اعتماد خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل – وهي وثيقة شاملة وُضعت تحت قيادة نائب الأمين العام، وتستند أساسا إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

تشكل خطة الدعم جزءا من نهج وقائي ومتكامل ومنسق من أجل تعزيز الحوكمة والأمن والتنمية في منطقة الساحل. وبناء على ذلك، إذا أريد لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل أن تظل الإطار المرجعي الوحيد لدينا، يجب أن تشكل خطة العمل أساسا لإجراءاتنا الجماعية في البلدان الـ ١٠ في منطقة الساحل. وتتطلب خطة الدعم تعبئة الجميع واتفاقهم.

ويتمثل أحد أهداف الخطة في تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة المعنية في منطقة الساحل. وقد صممت خطة الدعم ليس لتعزيز استجابة الأمم المتحدة ونوعية الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في المنطقة فحسب، ولكن أيضا لوضع معيار لشركائنا. ولهذا السبب، منذ أن توليت منصب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنطقة الساحل، فقد دأبت على تيسير الحوار وإقامة الشراكات. وقد مكنني من إجراء العديد من المناقشات مع قادة البلدان الأفريقية والمؤسسات الأكثر مشاركة في العملية. وسعيت أيضا إلى الدخول في حوار مع مختلف قطاعات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب والزعماء التقليديون.

واليوم، نحن نمر في منعطف حاسم للاستقرار في منطقة الساحل بأكملها. واستنادا إلى المناقشات التي أجريتها، أود أن أبدي ثلاث ملاحظات بشأن تنفيذ خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل.

أولا، يجب معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار بغية كفالة السلام والاستقرار الدائمين في منطقة الساحل. إن اتباع نهج قائم على الأمن حصرا، وحده لن يكون كافيا من أجل تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل. ولكي يتحقق السلام الدائم، يجب الشروع بالتوازي في برنامج تنمية هائل سيجعل من الممكن تحويل اقتصادات المنطقة تحولا إيجابيا، وتحسين الظروف المعيشية للسكان واستعادة الأمل للشباب. إن الجهود المبذولة في منطقة الساحل تتيح لنا فرصة هائلة لأن ننتقل من الأقوال إلى الأفعال، وأن نطبق، في واحدة من أكثر المناطق حرمانا في العالم مبادئ أهداف التنمية المستدامة وروحها، أي الالتزام بعدم ترك أي شخص خلف الركب. والتحدي الذي يواجهنا هنا هو ضمان تفعيل العلاقة بين التنمية والسلام المستدام. ويجب أن لا نشهد زيادة في المساعدة الإنمائية والتعاون مع الحكومات فحسب، وإنما أيضا أن نهيّئ الظروف المؤاتية لحشد استثمار خاص كبير.

ثانيا، إن الحلول للتحديات التي تواجه منطقة الساحل يجب تقدمها الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والإقليمية، بدعم من الشركاء الخارجيين، عند الاقتضاء. وستواصل الأمم المتحدة التعاون مع الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف، وتأييد المبادرات القائمة فعلا من أجل تقديم الدعم الدولي المتسق والمنسق. وقد بذلت بلدان المنطقة جهودا متواصلة وبدأت الإجراءات التي اتخذتها تؤتي ثمارها، كما يتضح من أعاده إطلاق

عمليه نواكشوط، وتنقيح استراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقه الساحل، ونجاح مؤتمر التنسيق بين الجهات المانحة والشريكة من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، المعقود في ٦ كانون الأول/ديسمبر في نواكشوط. وفي هذا السياق، أشيد بجهود الهيئات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة التي نعمل معها عن كثب، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لمنطقة غرب ووسط أفريقيا، ومكاتب الأمم المتحدة القطرية في البلدان العشرة المستهدفة. كما أود أن أسلط الضوء على العلاقات الممتازة مع شركاء التعاون الذين ارتبط العديد منهم في إطار تحالف الساحل.

وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، تشرفت بمخاطبة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الاجتماع المكرس للمبادرات الدولية والإقليمية في منطقة الساحل. وقد وجهت انتباه الأعضاء بصفة خاصة إلى الضرورة الملحة لإيجاد حلول مناسبة للنزاعات المتنامية والتي تزداد فتكا بين المزارعين والرعاة في منطقة الساحل. ومن المهم منع تحول المنازعات المتعلقة بالمنافسة على الوصول إلى الموارد الطبيعية، إلى نزاعات إثنية أو دينية أو نزاعات عابرة للحدود. وفي هذا الصدد، أوضح مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، أن التنسيق والتكامل ليسا خيارا بل ضرورة. لذلك، اتُفق على زيادة مواءمة نُهجنا وتكييف استجاباتنا المشتركة، استنادا إلى مزايانا النسبية، ولا سيما من خلال المنتدى الوزاري لتنسيق الاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة الساحل، الذي يحتاج إلى تعزيز من أجل تحقيق كامل إمكاناته كأداة سياسية.

ثالثا، يجب أن نغير النظرة إلى المنطقة من خلال تسليط الضوء على إمكاناتها ومواردها العديدة. إن منطقة الساحل في وضع فريد يمكنها من تعزيز اقتصادها من خلال مصادر الطاقة المتجددة، وبخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. كما يمكن لهذه التكنولوجيات الجديدة أن تجعل القطاع الأولي – الذي تعتمد عليه الغالبية العظمى من سكان الساحل – أقل عرضة للخطر وأكثر تكيفا مع تغير المناخ. إن نجاح هذه الجهود سوف يتوقف إلى حد كبير على التقدم المحرز في مجال الحكم الرشيد، وتعبئة الموارد، وقدره الجهات الفاعلة المعنية على الاندماج.

والأمم المتحدة، من جانبها، مكلّفة بإعادة النظر في أسلوب عملها في منطقة الساحل من أجل مراعاة البرمجة المشتركة والمزيد من الاندماج واتخاذ إجراءات أكثر فعاليه. وتحقيقا لتلك الغاية، نعمل على وضع آلية لمنطقة الساحل ضمن صندوق أهداف التنمية المستدامة. وتهدف هذه الآلية إلى الحد من التجزؤ وجعل إجراءات الأمم المتحدة في منطقة الساحل أكثر فعالية. ومن شأن وجود آلية مرنة وشفافة من هذا القبيل تعجيل وتحسين الاستجابة للاحتياجات الطويلة الأجل التي لا يمكن التنبؤ بها والتي غالباً ما تنشأ في منطقة الساحل.

أود أن أختتم بالترحيب بتركيز المجتمع الدولي المتجدد على منطقة الساحل. ولدينا استراتيجية ورؤية مشتركه وخطه للدعم التشغيلي. ويعتقد سكان الساحل بحق أن الوقت قد حان الآن لتحويل خططنا وكلماتنا إلى إجراءات ملموسة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد ثياو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد جينغا.

السيد جينغا (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس اليوم بصفتي رئيس لجنة بناء السلام خلال هذه الجلسة الهامة والحسنة التوقيت بشأن السلام والأمن في أفريقيا، استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، استجابة متكاملة لبناء السلام والحفاظ على السلام في منطقة الساحل.

وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الأمن البيان الرئاسي S/PRST/2018/20 بشأن بناء السلام والحفاظ على

السلام. وهذه شهادة أخرى على إدراك المجلس وتأييده للدور المهم الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في تعزيز التنسيق والاتساق في الجهود الدولية لبناء السلام. لقد بدأت مشاركة لجنة بناء السلام بشأن الحالة في منطقة الساحل بالبيان الرئاسي S/PRST/2017/2 الذي اعتمد في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الذي شدد على الدور التنظيمي للجنة في تعبئة الدعم الدولي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

ومنذ ذلك الحين، عقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات بشأن الحالة في منطقة الساحل، بمشاركة بلدان المنطقة، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية. وما فتئت اللجنة تركز في المقام الأول على تعميق الشراكات وضمان التعاون والتنسيق والاتساق بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعما لمنطقة الساحل. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا آخر (S/PRST/2018/3)، أكد مجددا على أهمية الدور التنظيمي للجنة بناء السلام في بناء السلام والحفاظ على جهود السلام في منطقة الساحل.

وفي آذار/مارس ٢٠١٨، ودعما لجهود بلدان الساحل لتعزيز الاتساق وضمان التنسيق، حضرت الاجتماع السادس لمنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل الذي عقد في نجامينا، مع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد محمد بن شمباس؛والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، أوسكار فرنانديث – تارانكو. والممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة، علي أليفي مصطفى؛وعلى هامش الاجتماع، اجتمعنا مع وزير خارجية تشاد، معالي السيد محمد زين شريف، ووزير الاقتصاد والتخطيط الإنمائي في تشاد، معالي السيد عيسى دوبراغني.

[وأتيحت لي أيضا الفرصة لزيارة المشروع، الذي يدعمه صندوق بناء السلام على حدود تشاد والكاميرون، حيث تفاعلت مع السكان المحليين وقادة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني وفريق الأمم المتحدة القطري.

وفي الفترة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، انضممت مرة أخرى إلى الممثل الخاص للأمين العام شمباس والأمين العام المساعد فرنانديز – تارانكو في زيارة إقليمية إلى غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي واغادوغو، اجتمعنا مع رئيس بوركينا فاسو، فخامة السيد روش مارك كريستيان كابوري؛ ووزير الشؤون الخارجية والتعاون، معالي السيد ألفا باري؛ ووزيرة التخطيط الاقتصادي والتنمية، معالي السيدة روسيني سوري – كوليبالي؛ ووزير الخدمة المدنية والعمل والضمان الاجتماعي، معالي السيد كليمنت ساوادوغو. كما اجتمعنا وتبادلنا الآراء مع أعضاء السلك الدبلوماسي، وممثلي المجتمع المدني وفريق الأمم المتحدة القطري.

وفي داكار، حضرنا إطلاق دراسة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشأن الرعي والأمن في المنطقة. كما اجتمعنا مع فريق المديرين الإقليميين للأمم المتحدة، الذين يضطلعون بدور رئيسي في جهود الأمم المتحدة في منطقة الساحل. وأتاحت لي مشاركاتي مع المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني والمديرين الإقليميين للأمم المتحدة والأفرقة القطرية في تشاد وبوركينا فاسو والسنغال إلقاء نظرة ثاقبة على التحديات المتعددة الأوجه التي تواجه منطقة الساحل.

وفي أبيدجان، اجتمعنا مع نائب رئيس مصرف التنمية الأفريقي لشؤون التنمية الإقليمية والتكامل وإنجاز الأعمال، السيد خالد الشريف، في إطار جهودنا المستمرة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية دعما لبناء السلام والحفاظ على السلام. وركزت مناقشاتنا بصورة رئيسية على سبل تعزيز التنسيق والاتساق لدعم بلدان منطقة الساحل. وأكد لنا

نائب رئيس مصرف التنمية الأفريقي أن منطقة الساحل أيضا إحدى الأولويات الرئيسية للمصرف، وشددنا على إمكانية تعزيز التنسيق مع الأمم المتحدة دعما لبلدان المنطقة، بما في ذلك من خلال صندوق بناء السلام ومبادرة المصرف المتعلقة بالوصول إلى عشرة آلاف مجتمع محلي في ألف يوم.

كما سيذكر أعضاء المجلس أنه في تموز/يوليه، وفي الاجتماع بين لجنة بناء السلام ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي عقد هنا في نيويورك، استكشفنا سبل تعميق الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي لدعم منطقة الساحل. وإجمالا، فإن الزيارات التي قمت بها إلى منطقة الساحل والتفاعلات مع السلطات الوطنية والمجتمع المدني والسلك الدبلوماسي والمديرين الإقليميين للأمم المتحدة والأفرقة القطرية سمحت لي بالتوصل إلى فهم أفضل للدور الهام الذي يمكن للجنة بناء السلام أن تواصل الاضطلاع به لدعم منطقة الساحل.

وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة دورتها السنوية بشأن الحالة في منطقة الساحل. وحضر الاجتماع نائبة الأمين العام، والمستشار الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل والأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والمسؤولون المنتخبون المحليون، وممثلو النساء ومنظمات المجتمع المدني من منطقة الساحل. وأتاحت الدورة السنوية فرصة فريدة للتداول بشأن التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجهها البلدان في منطقة الساحل.

وفضلا عن ذلك، مكنت الدورة السنوية الدول الأعضاء من استكشاف فرص تعزيز الشراكات بغية تحقيق اتساق الدعم الدولي المقدم لمنطقة الساحل. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، كرست لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعهما السنوي المشترك لمناقشة الروابط بين تغير المناخ وبناء السلام والحفاظ على السلام في منطقة الساحل. وشدد كلا الاجتماعين على أهمية أن تواصل اللجنة استخدام منصتها لاستمرار الاهتمام الدولي والنهوض باتخاذ نهج أكثر اتساقا وتنسيقا وعملي المنحى نحو بناء السلام والحفاظ على السلام في منطقة الساحل.

وخلال العاملين الماضيين، وبالتعاون الوثيق مع بلدان المنطقة وقيادة الأمم المتحدة في المقر وفي الميدان على السواء، اغتنمت لجنة بناء السلام جميع الفرص للحفاظ على الاهتمام والدعم الدوليين في مواجهة التحديات المتعددة الأوجه في منطقة الساحل. وستواصل اللجنة منح الأولوية لمنطقة الساحل، بدعم من المجلس. وأتمنى للجميع عطلة سعيدة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد جينغا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد غانم.

السيد غانم (*تكلم بالإنكليزية*): أشعر بغاية الامتنان على إتاحة هذه الفرصة لي اليوم لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن الأعمال التي يضطلع بها البنك الدولي في منطقة الساحل. وأود أن أعرب عن شكري الخاص للسيد ثياو، المستشار الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، الذي ظللنا نعمل معه بشكل وثيق للغاية.

وتجري مشاركتنا في منطقة الساحل في وقت تشهد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعدادا متزايدة من الناس الذين يعيشون في حالة فقر. ومن الأمور المفجعة أن هذا الأمر مدفوع جزئيا بالضعف وانعدام الأمن. والواقع أن النزاعات المصحوبة بالعنف ازدادت بشكل كبير منذ عام ٢٠١٠ وتصبح البيئة الهشة التي نعمل فيها نحن جميعا أكثر تعقيدا اليوم من أي وقت مضى. إن السلام والاستقرار أمران ضروريات لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولكن العكس صحيح أيضا؛ ولا سبيل لإحلال السلام الدائم بدون تحقيق التنمية الاقتصادية، وبدون إيجاد الفرص للشباب

وبدون بعث الأمل في مستقبل أفضل. وتقوم حاجة إلى معالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحركة للنزاعات في منطقة الساحل.

ولذلك السبب خصص البنك الدولي أكثر من ٩ بلايين دولار لتنمية بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل – بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر – ولتعزيز قدرات هذه البلدان على التكيف خلال الأعوام الخمسة الماضية. لقد تمكنا من القيام بذلك بفضل الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي من خلال المؤسسة الدولية للتنمية – وهي صندوق البنك من أجل أشد الفئات فقرا. ويحاول هذا التمويل، إلى جانب إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم المساعدة التقنية، التصدي للعوامل الاجتماعية والاقتصادية المحركة لحالة الضعف والنزاع التي تواجهها منطقة الساحل. وكان ضمن أهم هذه العوامل المحركة انخفاض شرعية الدولة ووجودها في بعض المناطق التي نرى فيها الافتقار إلى العديد من الخدمات الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب ومحدودية الفرص. وإلى جانب الأعداد، فإننا أيضا نغير طريقة عملنا بغية عكس التحديات التي تمثلها تلك الهشاشة. إننا نركز بصورة أكبر على اتخاذ نهج خاص لتحقيق نتائج سريعة تركز الأنشطة في مواقع محددة جرى اختيارها لدعم واغتنام الفرص الناجمة عن الاستقرار الذي تحققه قوات الأمن. لقد حاولنا متابعة قوات الأمن وتحقيق الاستقرار في المناطق التي يجري تحريرها.

ثانيا، إننا نضع المزيد من عاملينا على خط المواجهة بزيادة وجودهم على أرض الواقع في مكاتبنا القطرية. ثالثا، نحن نقوم بتحسين الإشراف على عملياتنا، بما في ذلك عن طريق التصوير بالسواتل والرصد القائم على الهواتف المتنقلة. إن نهجنا الجديد يركز على أنشطة العديد من المشاريع القائمة التي يقودها البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى في المواقع الأكثر تعرضا للخطر. وقد اختبر هذا النهج في مدينة كونا في وسط مالي. فهنا، يجري استكمال إعادة تأهيل ميناء الصيد – وهي مركز النشاط الاقتصادي في المنطقة – بتوجيه استثمارات إضافية تتراوح من تركيب الألواح الشمسية وتشييد الطرق الريفية وإعادة تأهيلها إلى إدخال التحويلات النقدية لمن هم في أشد الحاجة إليها وتنمية الأنشطة المدرة للدخل.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمم المتحدة؛ وفرنسا، من خلال الوكالة الفرنسية للتنمية؛ وألمانيا، ضمن آخرين، ما فتئوا شركاء رئيسيين في تطبيق هذا النموذج.

إن النهج الجديد نهج واعد وسيجري تكراره خارج مالي.

وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، أنشأت فرنسا، وألمانيا والاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي تحالفَ الساحل. وقد انضمت إيطاليا، وإسبانيا والمملكة المتحدة ولكسمبرغ الآن إلى هذه المبادرة الهامة، مما عزز شراكتنا الوثيقة بالفعل. ومذكرة التفاهم بين تحالف الساحل والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي وُقّع عليها في تشرين الأول/أكتوبر، ترسي الأسس من أجل تحسين أوجه التآزر بين الأمن والتنمية. ونعمل معاً على إعداد مبادرات استجابة سريعة ومتعددة القطاعات في مناطق مختارة، كما بيّنته للتو. ويسرني أن التزامات البنك الدولي اليوم تمثل أكثر من نصف المشاريع التي يرصدها التحالف من أجل منطقة الساحل. وقد تعهدنا بتخصيص مبلغ ١,٢ بليون دولار لبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية الذي تدعمه المجموعة الخماسية، وتمّ الاتفاق على ذلك الشهر الماضي في نواكشوط.

وفي الختام، إنني مقتنع أكثر من أي وقت مضى أننا نستطيع معاً دعم حكومات منطقة الساحل وشعوبها لشق الطريق صوب تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية. ويلتزم البنك الدولي، بدعم من المجلس، بمواصلة هذه الجهود على مدى الشهور والسنوات القادمة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد غانم على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ريو.

السيد ريو (*تكلم بالفرنسية*): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب مجلس الأمن. وأود أن أشكر إبراهيم ثياو على دعوتي إلى مخاطبة المجلس باسم التحالف من أجل منطقة الساحل. وتستضيف الوكالة الفرنسية للتنمية التي أترأسها وحدة تنسيق التحالف حاليا.

لقد شارك في إطلاق التحالف من أجل منطقة الساحل في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٧ بباريس، كلّ من المستشارة الألمانية، ورئيس الجمهورية الفرنسية والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي. وحظيت المبادرة فورا بدعم قوي من البنك الدولي، وهو أمر أشيد به؛ وبدعم مصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واتسع نطاق التحالف في عام ٢٠١٨ فشمل إسبانيا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، ولكسمبرغ، والدانمرك وهولندا. كما انضم إليه أعضاء بصفة مراقبين.

ويهدف التحالف إلى الإسهام في تنمية منطقة الساحل والحد من أوجه ضعفه الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية. ولا مجال لكسب المعركة ضد التطرف العنيف إلا إذا سعينا إلى تحقيق التنمية في الوقت ذاته وبالصرامة ذاتها. ويتماشى التحالف تماماً مع الأولويات التي حددها الأمين العام للأمم المتحدة، وهي منع نشوب النزاعات وتعزيز قدرة المجتمعات الأكثر ضعفا على الصمود. وينسجم تماما مع الإطار الذي وضعته استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

ومن أجل معالجة الأسباب الضاربة جذورها أو الأسباب المباشرة للأزمات، يمنح التحالف الأولوية في جميع أنشطته للإدماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي ولاحترام الحقوق من أجل تعزيز الروابط الاجتماعية، التي باتت فاترة بسبب الريبة والإقصاء. ويسعى إلى إشراك الشباب والنساء والفئات المهمشة من السكان، وإلى تنفيذ نهج قائم على المشاركة على جميع المستويات.

ويعمل التحالف على تنسيق المساعي التي يبذلها أعضاؤه الـ١٢ للتعجيل بتنفيذ المشاريع الإنمائية في بلدان منطقة الساحل التابعة للمجموعة الخماسية، وهي بوركينا فاسو، ومالي، وموريتانيا، والنيجر وتشاد. وتم التوقيع على اتفاق شراكة مع أمانتها الدائمة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر.

وقرر أعضاء التحالف تركيز عملهم وتعزيزه في ستة مجالات ذات أولوية، لا تشمل جميع الإجراءات الخاصة بكل منهم في منطقة الساحل: وهي التعليم وعمالة الشباب، والزراعة والأمن الغذائي، والطاقة وتغير المناخ، والهياكل الأساسية المحلية واللامركزية، والحوكمة والأمن الداخلي. وفيما يضطلع التحالف بالعمل في هذه المجالات الستة، جعل جميع مشاريع أعضائه تحت مظلة واحدة مشتركة. وتبلغ قيمة هذه الحافظة في الوقت الحاضر ما يفوق ٩ بلايين يورو، ستُوزّع على أكثر من ٦٠٠ مشروع بين ٢٠١٩ و ٢٠٢٣. وقد استُهلت للتو بعض المشاريع التي تبلغ قيمتها ٤ بلايين يورو وتم تحديد عدد كبير جداً من المشاريع الجديدة بقيمة مجموعها ٥ بلايين يورو. وقد أعدّت جميع هذه البرامج بما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية أو الإقليمية القائمة. وفي عام ٢٠١٨ وحده، صُرف ما مجموعه ١ بليون يورو في منطقة الساحل.

وحتى تكون المساعدة المقدمة إلى منطقة الساحل أكثر فعالية وانسجاماً مع النُّهج الموصى بها في إعلان باريس لعام ٢٠٠٥، يعمد أعضاء التحالف على توحيد مواردهم وأساليب عملهم. وتعمل بلدان المجموعة الخماسية والتحالف على تحقيق جملة من الأمور منها التسهيلات المخصصة للمناطق المتأثرة بالأزمات، باستخدام إجراءات ملائمة؛ وتخصيص موارد لدعم الميزانية من أجل التصدي للصدمات الأمنية؛ واتباع نُهج متعددة

القطاعات في بؤر التوتر؛ وتعزيز الجهات المعنية المحلية وتوظيف أفضل العناصر الفاعلة للعمل في الميدان.

وبناء على طلب رؤساء دول المجموعة الخماسية، انصب التركيز في الأشهر الأخيرة على المشاريع المنفذة في المناطق الأكثر عرضة للخطر. وقررت الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية الشروع، على سبيل الاستعجال، في مشاريع سريعة الأثر في إطار برنامج الطوارئ لتحقيق الاستقرار في أراضي المجموعة الخماسية، وذلك على مستوى المناطق الحدودية الثلاث في الغرب والوسط والشرق حيث تنشط القوة المشتركة للمجموعة. وتستوفي هذه المشاريع ذات الأولوية المعايير الثلاثة التالية. فهي تقع في مناطق حدودية حساسة، على النحو الذي حددته المجموعة الخماسية؛ وتعالج مسائل قطاعية محددة، بما في ذلك المياه وقدرة السكان المتضررين من الأزمات على الصمود، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي؛ وتسعى إلى تحقيق إنجازات حقيقية بحلول نهاية عام ٢٠١٨. لقد اضطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بدور قيادي في إدارة البرامج الإنمائية في حالات الطوارئ. وإبان مؤتمر نواكشوط في ٦ كانون الأول/ديسمبر، أسهم أعضاء التحالف بمبلغ ٢٦٦ مليون يورو في هذه المشاريع الإنمائية في حالات الطوارئ.

وختاماً، خلاصة القول هي أن التحالف من أجل منطقة الساحل يضطلع بدور قوي وتشغيلي ومتكامل من خلال تعزيز أوجه التآزر بين كلّ من أعضائه في إطار شراكة وثيقة مع الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية. إننا نسعى إلى إظهار قدرتنا الجماعية من خلال تنفيذ المشاريع ذات النتائج الملموسة التي يتم إنجازها بسرعة في مناطق غير مستقرة للغاية بغية أن تستفيد منها الفئات السكانية الأشد ضعفاً.

ونحن فخورون بوجه خاص بعملنا منذ إنشاء التحالف مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يقود الفريق القطاعي المعني بالحوكمة، التي تعدّ مسألة أساسية لنجاح جميع أعمالنا في منطقة الساحل. وكان للتحالف مؤخراً شرف استضافة المستشار الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل. وعمل أعضاء التحالف على نحو وثيق مع بلدان المجموعة الخماسية من أجل الإسهام بنشاط في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. فالصلات مع بناء السلام والعمل مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومع إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة أمور بالغة الأهمية بالنسبة للتحالف. لإن أهدافنا مترابطة بصورة وثيقة وقد تمت إقامة الحوار على أعلى مستوى ممكن. ويجب أن نعمل معا على تحقيق مصالح منطقة الساحل ذات الأولوية، وهي أمنها وتنميتها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد ريو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر كوت ديفوار لأنها جعلت من منطقة الساحل من أولويات رئاستها لمجلس الأمن. ونؤيد بقوة هذا الخيار لأننا مقتنعون بأن التحديات التي تواجه منطقة الساحل تقتضي من المجتمع الدولي استجابة طموحة ومنسقة في إطار الأولويات التي حددتها استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

وأودّ أن أشكر المستشار الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، السيد إبراهيم ثياو؛ ورئيس لجنة بناء السلام، السفير يون جينغا؛ ونائب رئيس البنك الدولي المعني بأفريقيا، السيد حافظ غانم؛ وممثل التحالف من أجل منطقة الساحل والمدير العام للوكالة الفرنسية للتنمية، السيد ريمي ريو، على إحاطاتهم الإعلامية، التي تبين حجم التعبئة الدولية القائمة اليوم دعماً لمنطقة الساحل.

كما إنها تبين كيف أن الإجراءات الخاصة لمختلف أصحاب المصلحة في الميدان متكاملة ومنسقة. إن فرنسا مقتنعة بأن التزامنا الجماعي بتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل يجب أن يكون مستندا بالضرورة إلى العمل المشترك على الركائز السياسية والأمنية والتنموية.

وتأتي في المقام الأول الركيزة السياسية، إذ أنه لا يمكن أن يتحقق استقرار دائم في منطقة الساحل من دون التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي أخذ يتزايد إلحاحا. وقد أنشأ مجلس الأمن إطارا متينا لدعم الأطراف المالية في هذا الصدد، وفقا لأحكام اتفاق السلام ذاته. والتقدم المحرز مؤخرا، بما في ذلك إطلاق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مشجع ولكن يجب زيادة تعزيزه. ونحن نعتقد أن على المجتمع الدولي أن يستخدم كل هذه العوامل بحلول موعد آذار/مارس النهائي الذي حدده القرار ٢٤٣٢ (٢٠١٨). وتقف مثال على ذلك الجزاءات التي اعتمدت قبل بضع دقائق ضد ثلاثة من الأفراد الذين يعرقلون تنفيذ اتفاق السلام. إنها تمثل لحظة هامة – إذ يتخذ المجتمع الدولي إجراءات ملموسة ضد من يسعون إلى منع تحقيق السلام حتى يواصلوا ازدهارهم على حساب عامة الشعب. وستستكمل هذه التدابير بتدابير أخرى مماثلة في المستقبل، إذا لزم الأمر.

ثانيا، يجب أن ننظر في الركيزة الأمنية – لأنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل من دون قتال الجماعات الإرهابية التي تهدد السكان والاستقرار في دول المنطقة من دون رحمة. ويجب أن نواصل، في ذلك الصدد، تعزيز الشراكات فيما بين مختلف القوات الأمنية المنتشرة في مالي ومنطقة الساحل – الجيوش الوطنية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملية برخان وبعثات الاتحاد الأوروبي – التي لكل منها قيمة مضافة خاصة بها لتحقيق نفس الهدف الاستراتيجي.

ومن مسؤوليتنا كذلك تعزيز الدعم المتعدد الأطراف للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تشكل استجابة مبتكرة ومستدامة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مواجهة خطر يتهدد السلم والأمن الدوليين تتجاوز أسبابه وآثاره المنطقة دون الإقليمية. وكما ذكر المجلس في بيانه الصحفي المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر (SC/13584)، يتعين على القوة المشتركة الآن مواصلة عملياتها مع الاستفادة من التمويل التي تم دفعه بالفعل، الذي سيمكن المجلس من استعراض دعمه الدولي في المستقبل القريب.

وأخيرا، وفيما يتعلق بركيزة التنمية، لا يمكن أن يكون هناك استقرار في منطقة الساحل من دون تهيئة فرص مستدامة لشعوب منطقة الساحل، ولا سيما لشبابها. فيجب علينا جميعا العمل ضمن الإطار المحدد في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي أريد لها أن تكون بمثابة بوصلة بغية تفادي أي إخلال أو ازدواجية في الجهود. ونرحب، في ذلك الصدد، بالعمل المضطلع به في الأشهر الأخيرة لتحديث وتنشيط تلك الاستراتيجية، ولا سيما تحت قيادة نائبة الأمين العام.

ويتماشى التحالف من أجل منطقة الساحل تماما مع المبادئ التوجيهية التي وضعها ذلك الإطار المشترك. فهو مجال للتنسيق بين الجهات المانحة الرئيسية يهدف إلى تقديم المعونة بطريقة أسرع وأفضل تنسيقا وأكثر تحديدا إلى الفئات السكانية الأضعف، بما في ذلك في المناطق التي ثبت أنه يصعب الوصول إليها من أجل تنميتها. ولا يمكن لهذا الجهد أن ينجح إلا بالتنسيق الوثيق مع بلدان الساحل، لأنه لا يمكن أن يكتب النجاح لاستراتيجية إنمائية توضع حصرا في العواصم الشمالية. ولذلك السبب، أعلن تحالف الساحل، في أوائل كانون الأول/ديسمبر في نواكشوط، أنه سيقدم ١,٣ بليون يورو في تمويل لبرامج الاستثمارات ذات الأولوية في منطقة الساحل، التي وضعها وصممها خبراء مختصين بمنطقة الساحل. وقد تم تجميد

٢٦٦ مليون يورو من هذا المبلغ، لمشاريع قرر أن تبدأ على الفور في مناطق عمليات القوة المشتركة الأكثر ضعفا.

وللأمم المتحدة دور مركزي في كل عنصر من هذه العناصر من خلال كفالة اتساق وفعالية مشاركة الجميع. ويشمل ذلك اتخاذ إجراءات منسقة من قبل جميع الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة في جهود تتراوح من المنع إلى بناء السلام وحفظ السلام. وللجنة بناء السلام دور رئيسي تؤديه في تعزيز هذا النهج المتكامل. فيمكنها أن تساعد في تعزيز التنسيق بين مختلف ركائز منظومة الأمم المتحدة، بل وكذلك فيما بين الأمم المتحدة والمنطقة والحكومات والمجتمعات في منطقة الساحل. ونأمل أن تواصل اللجنة التعبئة بشأن مسألة منطقة الساحل، كما فعلت قبل بضعة أسابيع في دورتها السنوية. وأود كذلك أن أرحب بالمشاركة المتزايدة وذات الأهمية الخاصة والمفيدة لصندوق بناء السلام في بلدان منطقة الساحل.

وستواصل فرنسا إثارة مختلف جوانب مسألة الاستقرار في منطقة الساحل في مجلس الأمن. إن الصلة الدائمة بين الجهود السياسية والأمنية والإنمائية، أساسية في هذا الصدد. ويمكن للمجلس أن يعول على عزمنا على تقديم ردود على التحديات التي تواجه المنطقة. فالمسؤولية تقع علينا جميعا.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر جميع مقدمي الإحاطات اليوم على بياناتهم، وعلى ما قاموا به من عمل من أجل تعزيز السلام والتنمية في منطقة الساحل.

ونتفق مع تقييم المستشار الخاص بأن الساحل منطقة مهمة ومتنوعة ثقافيا وتعج بالإمكانيات، غير أن شعوبها اليوم تواجه مجموعة من التحديات الصعبة. ونتفق كذلك على أن المنافسة على الموارد الطبيعية في المنطقة، التي تفاقمت بسبب الكوارث الطبيعية، بما في ذلك التصحر والجفاف، تسهم في عدم الاستقرار الذي نراه اليوم. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء زيادة القلاقل في منطقة الساحل الوسطى، مدفوعة بندرة الموارد. فتلك المجتمعات تشهد على نحو متزايد تلك المنازعات من خلال نظرة إثنية ويصنف كل جانب الجانب الآخر كعدو له.

وتواصل الولايات المتحدة، في مواجهة كل تلك التحديات، شراكاتها المتعددة القطاعات مع الحكومات والمجتمعات في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتعزيز الاستقرار والأمن من خلال توفير المساعدة لها في المجالات الإنسانية والصحية والزراعية والإدارية والإنمائية. وقد قدمت الولايات المتحدة أكثر من ٤٦٠ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٧ كمساعدة إنمائية وإنسانية لبرامج في دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويسعى كل دعمنا إلى استكمال استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، والشراكات الإبداعية المتوخاة في خطة دعمها. إننا نقدر بصفة خاصة التركيز على تحرير إمكانات القطاع الخاص في منطقة الساحل كوسيلة إضافية لتسخير قوة الشباب بطريقة إيجابية.

والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لاجتذاب ومواءمة الدعم الدولي من أجل التصدي للتحديات ذات الأولوية في منطقة الساحل أمر بالغ الأهمية. وينبغي لنا، بصفة خاصة، أن نواصل دعم الأولويات والأنشطة التي توجهها أفريقيا. ولذلك فإننا نثني على النجاح الذي حققه مؤخرا مؤتمر تنسيق الجهات المانحة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وشركائها في نواكشوط في ٦ كانون الأول/ديسمبر، مع تركيزه على كل واحدة من الركائز الأربع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل - الأمن والحوكمة والقدرة على التكيف والبنية التحتية - وعلى المشاريع ذات الأولوية القصوى وعلى أكبر أثر عبر الحدود وعلى أقصى فرصة للنجاح.

ويتمثل أحد العناصر الرئيسية في الجهود الأمريكية لدعم القدرة على التكيف في منطقة الساحل في إتاحة إمكانية الحصول على التمكين الاقتصادي والمدني للنساء والشباب. فالمرأة هي

المقترض الأكثر أمانا في العالم، إذ أنها تسدد القروض البالغة الصغر بمعدل ٩٧ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النساء من أصحاب الأعمال يحدثن تأثيرا مضاعفا في مجتمعاتهن. ومن الأرجح أن يوظفن غيرهن من النساء وأن يعدن الاستثمار في مجتمعاتهن وأسرهن. وكثيرا ما يواجه النساء والشباب عوائق كبيرة تحول دون وصولهم إلى الأنشطة التجارية، بما في ذلك التمويل – مثل البيئات القانونية والتنظيمية والفجوات التعليمية والمعايير الاجتماعية والثقافية.

وتشارك الولايات المتحدة بنشاط في معالجة تلك المسائل في منطقة الساحل. فمثلا، تعمل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة على بناء روابط أقوى في منطقة الساحل بين البرامج التي تمولها في مجالات الأمن الغذائي والصحة والمشاريع البالغة الصغر، والتنمية المجتمعية. فعلى سبيل المثال تشرك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية النساء والشباب، في النيجر، في الحوارات المجتمعية وصنع القرار على الصعيد المحلي لمنع التطرف العنيف من أن يترسخ في المجتمعات المحلية الضعيفة. فيمكننا أن نركز الموارد بصورة بناءة أكثر، من خلال إشراك المرأة في جميع أدوارها كأم ومدرسة وعنصر فاعل في المجتمع المدني ورائدة في مجال الأعمال التجارية، من أجل معالجة دوافع التطرف العنيف، ومكافحة زرع نزعة التطرف والإبقاء على مجتمعاتنا آمنة.

وفيما يتعلق بالأمن، تثني الولايات المتحدة على الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على تشغيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية – الأمرين اللذين يشكلان معا مساهما رئيسيا في عدم الاستقرار في المنطقة. وتدعم الولايات المتحدة القوة المشتركة في جهودها لإرساء الأمن الدائم دعما قويا. وسنواصل العمل بشكل وثيق مع جميع الشركاء على تنسيق مساهماتنا بما تشتد الحاجة إليه من معدات وتدريب ومشورة تقنية إلى الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لملء ثغرات القوة المشتركة ذات الأولوية.

ومع ذلك، فإن الإجراءات الأمنية وحدها لن تحل المشكلة إذا لم يحرز تقدم في معالجة الحالة السياسية والبيئية والتحديات الإنمائية والإنسانية في المنطقة. ولا يمكن لدول المنطقة أن تحرز تقدما مستداما نحو التصدي لهذه التحديات إلا بتعزيز الحوكمة الرشيدة والتصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وإيجاد الفرص الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان وتعزيز الأمن. وسيكون تقدمها، بالإضافة إلى جهود الدعم التي يبذلها الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف – وهي تعمل جميعا على نحو متكامل مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل – عاملا حاسما في تحقيق الإمكانات الهائلة للمنطقة وشعوبها.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود بداية أن أشكر كوت ديفوار على تنظيم هذه الإحاطة الحسنة التوقيت. وأود أيضاً أن أشكر المتكلمين على إحاطاتهم.

وتود مملكة هولندا أن تشدد على النقاط الثلاث التالية: أولا، الحاجة إلى اتباع نهج متكامل ومنسق إزاء مسألة الساحل. ثانيا، ضرورة التصدي لتغير المناخ وإجهاد الموارد المائية وغيرها من الأسباب الجذرية للنزاعات، تمشيا مع خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. ثالثا، ضرورة بناء السلام الدائم في المنطقة من خلال نهج يشمل النساء والشباب.

أولا، فيما يتعلق بضرورة اتباع نهج متكامل ومنسق في سياق استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، أود أن أشير إلى أن موجات الصدمة الناشئة عن عدم الاستقرار في المنطقة تتجاوزها كثيرا لتصل إلى شواطئ أوروبا. ومن الضروري إيجاد حلول حقيقية وفي المدى البعيد لأجل التصدي لهذه المسألة. وعليه، تعرب مملكة هولندا عن تقديرها العميق لذلك النهج الإيجابي الذي يركز على الفرص المتاحة أكثر من التركيز على الصعوبات. ويكتسي الاتساق والتنسيق أهمية بالغة للعمل في مجالات الخطة الستة ذات الأولوية.

ونؤيد جهود المستشار الخاص، إبراهيم ثياو وفريقه لضمان التنفيذ المتسق للاستراتيجية وخطة الدعم. ومن الأهمية بمكان

تعزيز التنسيق والاتساق فيما بين الجهات الإنمائية والأمنية المعنية. ولذلك ترحب مملكة هولندا بمؤتمر المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الذي عقد مؤخرا في نيامي، فضلا عن مؤتمر المانحين في نواكشوط، اللذين ركزا على الركائز الإنمائية للمجموعة الخماسية.

وأكد أصحاب المصلحة المحليون والدوليون خلال تلك الاجتماعات أهمية مراعاة الصلة بين الأمن والتنمية في بناء السلام الدائم في منطقة الساحل. ومن الأهمية بمكان كسب ثقة السكان المحليين والاحترام الكامل لحقوق الإنسان وتعزيز النظم القضائية الوطنية في ذلك الصدد. ونؤكد أيضا ضرورة اتباع نهج متكامل على الصعيد الإقليمي فضلا عن الصعيدين الوطني والمحلي. ونود في ذلك السياق على وجه الخصوص، أن ندعو الأمين العام إلى مواصلة العمل على صياغة إطار استراتيجي متكامل لمالي، على النحو المنصوص عليه في ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وتتعلق نقطتي الثانية بمكافحة تغير المناخ والإجهاد المائي وغيرها من الأسباب الجذرية للنزاعات. ومن الصحيح أن تركز خطة الدعم وأن تعطي الأولوية لتعزيز القدرة على الصمود وإدارة المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ. تعد منطقة الساحل من أكثر مناطق العالم تضررا من الآثار المدمرة لتغير المناخ والإجهاد المائي. فتغير المناخ لا يعرف حدودا، ويتعين علينا اتباع ذلك النهج نفسه لأجل مكافحته. وما برحت مملكة هولندا تؤيد دائما اتباع نهج مشترك في مجال تقييم المخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر، كما يتضح في البيانات التي أدلى بها رئيس المجلس بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وولاية البعثة المتكاملة وغيرها.

وخلال الاجتماع المعقود بصيغة آريا بشأن المياه والسلام والأمن في تشرين الأول/أكتوبر، كان يرمي الصك المقدم إلى استخدام مثل هذه التقييمات للمخاطر في بلورة استجابات تأخذ في الاعتبار بالنزاعات ومشكلة تغير المناخ في مالي وفي أماكن أخرى. وأسند دور رئيسي للمستشار الخاص، السيد ثياو وفريقه، في ترجمة هذه التقييمات إلى برامج تأخذ في الاعتبار مشكلة تغير المناخ والنزاعات من أجل تعزيز القدرة على الصمود في المنطقة.

ثالثا، نشيد بالنهج الشامل المتبع في خطة الدعم إزاء النساء والشباب. وترحب مملكة هولندا بالصلة الوثيقة بين خطة الدعم وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكما سبق لنا التشديد، فإن ذلك البرنامج أداة وقائية بامتياز. ويكتسي ضمان استدامة سبل المعيشة أهمية بالغة لبناء السلام الدائم.

وغالبا ما تدفع النساء والأطفال الذين الثمن الباهظ أثناء النزاع. وينطبق هذا بصفة خاصة على منطقة الساحل التي يعد سكانها الأكثر شبابا في العالم. ولذلك يجب إشراك المرأة والشباب بطريقة فعالة في تنفيذ خطة الدعم وأن يكونوا شركاء في القرارات المتخذة بشأنهم.

وختاما، تعرب مملكة هولندا عن تأييدها للمستشار الخاص، السيد ثياو، في تنفيذ خطة الدعم وأولوياتها الست. ونحث المجلس على مواصلة دعم هذه الجهود لأجل تمكين التنفيذ التام للخطة من خلال نهج متسق شامل ويركز على الأسباب الجذرية للمشكلة.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بداية، تود غينيا الاستوائية أن تتوجه بالشكر إلى كوت ديفوار على عقد هذه الجلسة بعد يوم واحد فقط من احتفالنا بالذكرى السنوية الرابعة لإنشاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. قومما لا شك فيه أن بلدان منطقة الساحل والصحراء الكبرى ما برحت تضطلع منذ إنشاء الإطار المؤسسي لمتابعة التنسيق والتعاون الإقليميين بعمل هام في تنسي الجهود

المبذولة في مجالات التنمية والأمن لبناء منطقة للتقدم الشامل والرخاء المشترك على وجه الاستعجال.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننالحضور المستشار الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، السيد إبراهيم ثياو، وللإحاطات التي قدمها كل من رئيس لجنة بناء السلام، السفير يون جينغا، ونائب رئيس البنك الدولي لأفريقيا، السيد حافظ غانم، والسيد روا، ممثل تحالف منطقة الساحل.

وفي السنوات الأخيرة، شهدت بلدان منطقة الساحل أزمة أمنية عقب تدفق الإرهابيين والقوات الإجرامية من مختلف الاتجاهات، وبات وجود شعوب المنطقة بحد ذاته في خطر. وللقضاء على تلك الظاهرة، شنت دول المنطقة، بدعم من مختلف الشركاء، معركة تركز أساسا على الجانب العسكري. غير أننا أدركنا تدريجيا أن هناك ضرورة إلى عدم اقتصار تركيز الجهود على الجانب الأمني فحسب، وأنه لا بد أيضا من التركيز على التنمية بغية معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في منطقة الساحل.

وإن لمنطقة الساحل استراتيجية تقوم على التنمية والأمن على النحو المبين في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. ولا يمكن فصل المجالين السياسي والأمني عن الأبعاد الإنسانية للتنمية إذا أردنا بناء السلام والحفاظ عليه في المنطقة.

وفي هذا الصدد، ترحب حكومة غينيا الاستوائية بالجهود المتضافرة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة برمتها والرامية إلى إعادة تقويم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل ومواصلة تعزيز تنفيذها من خلال نهج أكثر تكاملا وشمولا. ولا شك أن تلك الجهود ستسهم في تعبئة موارد إضافية لمنطقة الساحل، وتضمن أن تكون المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي منسقة على النحو الواجب ومكملة للجهود المبذولة بالفعل في بلدان المنطقة.

ولذلك السبب، وضعت بلدان المنطقة، ولا سيما المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (G-5 ساحل) واعتمدت برنامجا يسمى برنامج الاستثمارات ذات الأولوية ويشمل حوالي ٤٠ مشروعات ذات صلة مباشرة بتحسين الأحوال المعيشية في منطقة الساحل. ونرى أن ذلك البرنامج هام للغاية. ولأسباب واضحة، فقد أنجز الكثير في مجال الأمن نظرا للحاجة إلى مكافحة التطرف العنيف والقوى المخربة التي ما برحت تبذر بذور اليأس. ومع ذلك، نعتقد أنه يجب تعزيز البعد الإنمائي كي يتسنى لشعوب منطقة الساحل الشعور بأنهم محميون فعلا. ومن الواضح أنه من الضروري تعزيز الرفاه الاجتماعي في أي من أنحاء منطقة الساحل وأن تسجل إنجازات محددة فيها. وذلك هو ما يجب أن يركز عليه البرنامج.

وفي هذا الصدد، يجب على الشركاء في المنطقة الوفاء بتعهدات التمويل المعلنة. ونشدد على أهمية الدعم الذي يقدمه المصرف الأوروبي للاستثمار الذي أكد في مؤتمر المجموعة الخماسية للتنسيق بين الشركاء والجهات المانحة المعقود في ٦ كانون الأول/ديسمبر في نواكشوط، دعمه في المجالين التاليين من مجالات العمل: مشاريع البنى التحتية والمشاريع الخاصة المتعلقة بالقدرة على الصمود والتنمية البشرية. ويبين مثل هذا النهج الاستراتيجي الواسع النطاق بوضوح قدرة الشركاء في البرنامج المعني بالمنطقة على إحداث تغيير كبير في الحالة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

وفي الختام، نكرر التأكيد على أن البعد الإنمائي في منطقة الساحل ينبغي ألا يُنسى لأنه سيساعد على التصدي على نحو مستدام للتهديدات الإرهابية. ويحدونا الأمل في أن تتحقق إنجازات ملموسة في السنوات القادمة وأن تؤدي إلى تحول إيجابي في منطقة الساحل وبناء مستقبل أفضل لجميع الشعوب، دون استثناء. وينبغي التأكيد على أن تحقيق الاستقرار والسلام في منطقة الساحل سيكون له أثر إيجابي على القارة الأفريقية بأسرها.

السيد العتيبي (الكويت): نشكركم، سيدي الرئيس، في البداية على عقد هذه الجلسة التي تبني على مناقشات يوم أمس بشأن تهريب المخدرات والحوكمة والجريمة المنظمة وسيادة القانون في غرب أفريقيا (انظر S/PV.8433). وأودّ أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات، السيد إبراهيم ثياو والسيد حافظ غانم والسيد ريمي ريو، وكذلك زميلنا العزيز سفير رومانيا السيد يون جينغا.

كان يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ يوماً تاريخياً لدولة الرئاسة الصديقة، حيث شهد إغلاق بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في كوت ديفوار. لقد دشنت بلادكم فصلاً جديداً في تاريخها، ثم بدأت وأحرزت تقدماً ملحوظاً نحو تحقيق السلام والاستقرار المستدامين والازدهار الاقتصادي.

إن إغلاق أي بعثة لحفظ السلام لا يعني نهاية النزاع، ولكنها بداية العمل نحو تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل، كونها عاملاً رئيسياً لمنع العودة إلى الصراع، ولهذا السبب نؤكد على أهمية تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، تحت إشراف نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، فهذه الاستراتيجية تشمل نهجاً شاملاً لدعم التنمية الإقليمية، وتهدف إلى تحقيق السلام والازدهار، وتدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك توفر دعماً لبناء القدرات. ونحث هنا كل من السيد ثياو والسيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا والساحل، على بذل كافة الجهود لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية، ونتطلع إلى نتائجها في تقارير الأمين العام المقبلة.

وإننا في دولة الكويت نؤمن بأهمية التنمية لمنع نشوب النزاعات، ونعمل ثنائياً مع العديد من الدول لدعم تمويل مشاريع تنموية فيها، كما لدينا علاقات وثيقة مع دول غرب أفريقيا، لا سيما في إطار تنمية بنيتها التحتية، حيث قامت الكويت، ومن خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، بتقديم تمويل لمشاريع مختلفة ومتعددة تبلغ قيمتها حوالي ٤٣٩ مليون دولار منذ عام ٢٠١٥ في العديد من المجالات، بما في ذلك تعزيز مراكز الصحة، وتعزيز الطرق والمطارات، وتطوير إمدادات المياه.

نرحّب بالخطوات المتخذة من قبل المنظمات الإقليمية في أفريقيا، ونقدّر جهودها لوضع استراتيجيات تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة، مثل خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وخطة الاستثمارات ذات الأولوية لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فالتعاون الإقليمي عامل أساسي لجلب دعم المجتمع الدولي. كما أغتنم هذه الفرصة للترحيب بجهود لجنة بناء السلام، التي ركزت على مسألة بناء السلام في منطقة الساحل خلال أعمال دورتها السنوية بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وفي ما بين كافة الجهات الفاعلة التي تقدم الدعم للتنمية في المنطقة، هناك حاجة إلى تعزيز التنسيق فيما بينها لضمان نجاح كافة الجهود المبذولة.

ختاماً، أود أن أثني على جميع الجهود التي تبذلها دول المنطقة ووكالات الأمم المتحدة، خاصة وأنهم يعملون في ظل بيئة غير مستقرة شهدت ازدياداً ملحوظاً في عدم الاستقرار وانعدام الأمن، وهناك حاجة ملحة لمكافحة التحديات الإرهابية الظاهرة في غرب أفريقيا، مع التركيز في الوقت نفسه على تكثيف الجهود المتعلقة ببناء السلام، لأن النهج الشامل سيكون الطريق الأمثل للتصدي للتحديات المختلفة التي تهدد المنطقة.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم وعلى الإحاطات الإعلامية التي قدمها السيد إبراهيم ثياو، والسفير يون جينغا، والسيد حافظ غانم، والسيد ريمي ريو.

لا تزال بيرو تشعر بالقلق إزاء التدهور المستمر في مستوى الأمن والحالة الإنسانية الهشة في منطقة الساحل، ولا سيما على حدود بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وإننا نشجب انتشار التطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية وندين الهجمات

الإرهابية المستمرة. ونعتقد أن من الضروري معالجة التحديات المتعددة والمعقدة التي تشكل الأسباب الجذرية لتلك المسائل. إن الأزمات السياسية، وعدم المساواة، وانعدام إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، وآثار تغير المناخ، وانعدام الفرص، والنمو السكاني، ووجود المنظمات الإجرامية، كلها أنشأت تربة خصبة للنزاع في المنطقة.

وفي هذا السياق، نودّ أن نسلط الضوء على الدور الهام الذي تؤديه القوة المشتركة للمجموعة الخماسية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وغيرها من الجهات الفاعلة الملتزمة، فضلاً عن الحاجة إلى أن يوفّر المجتمع الدولي التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به. وإضافة إلى ذلك، وفي إطار الاستراتيجية المتعددة الأبعاد والمتكاملة، نعتقد أن من الضروري بناء وتعزيز القدرات والمؤسسات اللازمة للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون والنمو الاقتصادي المطرد، وهذا يتسق مع نهج الحفاظ على السلام، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. إن مختلف الجهود والمبادرات والآليات المنتشرة في الميدان يجب أن تظل متسقة على الصعيدين السياسي والتنفيذي. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نسلط الضوء على الدور الذي تضطلع به استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بوصفها الإطار الشامل من أجل التشجيع على زيادة الدعم الدولي المتسق والمتكامل لتلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية والإقليمية، تمشياً مع القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧).

ونؤكد أيضاً على وضع خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل كأداة لتعزيز المزيد من الكفاءة والنتائج في إطار الاستراتيجية المتكاملة. ومن المشجع أن الخطة مصممة استناداً إلى مجالات ستة ذات أولوية تغطي الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة بمزيد من التفصيل. ونودّ أن نشدد على أهمية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتهيئة المزيد من فرص العمل، ولا سيما للشباب. إن النساء والشباب مدعوون إلى الاضطلاع بدور مركزي في بناء مستقبل أفضل لمجتمعاتهم.

ونرحّب بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تنفيذ الاستراتيجية، بالتعاون الوثيق مع بلدان الساحل، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومؤسسات مالية، مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. ونسلّط الضوء أيضاً على دور صندوق بناء السلام في تنفيذ المشاريع الرامية إلى تحقيق السلام المستدام في منطقة الساحل في إطار الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي دعم الاستراتيجية المتكاملة وخطة دعمها من أجل معالجة الحالة الحرجة في منطقة الساحل.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر المستشار الخاص ثياو، والسفير جينغا، والسيد غانم، نائب رئيس البنك الدولي لأفريقيا، والسيد ريو على إحاطاتهم الإعلامية.

إن منطقة الساحل مستقرة عموما، وقد شهدت نموا اقتصاديا مستمرا. وفي الوقت نفسه فإن الإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والفقر، والاختلالات في التنمية، والمسائل الأخرى تهدد السلام والتنمية في المنطقة. وسيستلزم التصدي لهذه المشاكل توافر قدرا أكبر من الإسهامات واتباع نهج شامل من جانب المجتمع الدولي. إن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وخطة الأمم المتحدة للدعم وثيقتان هامتان لبناء السلام وتحقيق التنمية في المنطقة. وفيما يتعلق ببناء السلام في منطقة الساحل، أود أن أتناول بالتفصيل النقاط التالية.

أولا، من المهم التوصل إلى تسوية سياسية للمسائلالإقليمية الساخنة من أجل تحقيق الاستقرار الإقليمي وتهيئة الظروف

المؤاتية لبناء السلام والتنمية الطويلة الأجل. وينبغي للمجتمع الدولي تقديم الدعم الفعال للبلدان في منطقة الساحل في جهودها الرامية إلى تعزيز السلام والمصالحة الوطنية، مع التمسك بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه واحترام سيادة البلدان المعنية. وينبغي أن نواصل دعم الأطراف المالية المعنية للتعجيل بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وإيلاء الاهتمام لامتداد أثر المسائل خارج المنطقة على منطقة الساحل، مثل الأزمة الليبية، وذلك للتقليل إلى أدنى حد من آثارها السلبية.

ثانيا، نحن بحاجة إلى مساعدة بلدان المنطقة على التعجيل بتحقيق التنمية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ويتعين على المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته في مجال المعونة، واحترام قيادة البلدان في منطقة الساحل وملكيتها لزمام الأمور، ومساعدتها على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ووضع استراتيجيات للتنمية تتلاءم مع ظروفها الوطنية، وتحسين قدراتها على تحقيق التنمية الذاتية. ويمكن للجنة بناء السلام أن تضطلع بدور تنسيقي تحقيقا لهذه الغاية، في حين ينبغي للوكالات الإنمائية الدولية ذات الصلة أن تواصل جهودها الرامية إلى مساعدة البلدان في المنطقة.

ثالثا، يجب أن نساعد بلدان المنطقة في تحسين قدراتها الأمنية من أجلضمان تنفيذ بناء السلام. فما برحت بلدان المنطقة تشارك بنشاط في التعاون الأمني، وقد اتخذت المبادرة – من خلال تشكيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل – لمواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتثني الصين على جميع هذه الجهود. ويحدونا الأمل في أن يحترم المجتمع الدولي والأمم المتحدة ملكية البلدان الأفريقية لزمام الأمور وقيادتها في البحث عن حلول للقضايا الأفريقية الخاصة بها، وأن يقدم الدعم الفعال، ويساعد بلدان المنطقة على بناء القدرات والتصدي بشكل جماعي للتهديدات الأمنية الإقليمية.

رابعا، ينبغي إيلاء الأولوية للتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فضلا عن تحسين التنسيق مع المبادرات ذات الصلة بمنطقة الساحل. وينبغي للمجتمع الدولي تعزيز التواصل والتنسيق مع بلدان منطقة الساحل والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، لكي يتسنى الجمع بشكل أساسي بين الاستراتيجيات القطرية والإقليمية، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وخطة الأمم المتحدة للدعم من أجل إظهار نقاط قوة كل منها وتشكيل التآزر فيما بينها.

وما فتئت الصين تدعم البلدان الأفريقية، بما في ذلك تلك الموجودة في منطقة الساحل، في سعيها لتحقيق السلام والتنمية. وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام، حدد مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا السلام والأمن والتنمية الاقتصادية باعتباها محور التعاون المستقبلي بين الصين وأفريقيا. وتدعم الصين أفريقيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وستواصل الصين – بالتعاون مع المجتمع الدولي وبلدان المنطقة – دعم منطقة الساحل لتحقيق السلام الدائم والازدهار المشترك، والإسهام في قضية السلام والتنمية في أفريقيا.

السيد ليفيتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد إبراهيم ثياو، المستشار الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، على إحاطته الإعلامية. والشكر موصول لفريقه على ما أنجزه من عمل ممتاز. كما أود أن أشكر السفير إيون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا ورئيس لجنة بناء السلام، والسيد حافظ غانم، نائب رئيس البنك الدولي المعني بأفريقيا، والسيد ريمي ريو، الرئيس التنفيذي للوكالة الفرنسية للتنمية، على إسهاماتهم القيمة في مناقشة اليوم.

إن الأسباب الجذرية للنزاعات في العديد من بلدان المنطقة متماثلة ومترابطة. والتحديات التي تواجهها ذات طابع عابر

للحدود. وفي هذا السياق، فإن التعاون بين البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية أمر بالغ الأهمية. وتتطلب التهديدات العابرة للحدود في منطقة الساحل استجابات تتجاوز الحدود الوطنية. ونثني على الدور المتزايد الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في تحسين التعاون الفعال بين بلدان الساحل. ونرحب باعتماد استراتيجية إقليمية ومواصلة العمل بشأن الاستراتيجيات دون الإقليمية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، والعقبات التي يجب التغلب عليها متنوعة ومعقدة. كما أن منطقة الساحل تمثل أولوية عليا بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وقد حشد دعما مقداره ٤ بلايين يورو خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨ لمعالجة مختلف التحديات التي تواجهها المنطقة، بما في ذلك ما يتعلق بالقدرة على الصمود، والحصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتغير المناخ، والتماسك الاجتماعي، والاستقرار، ومنع نشوب النزاعات.

ونرحب بالتطورات الإيجابية في كوت ديفوار، وهي عضو في مجلس الأمن. فبفضل عودة السلام والأمن والاستقرار فيها، اكتسبت مزيدا من الأهمية في المنطقة دون الإقليمية وفي المجتمع الدولي. ونأمل أن تغتنم كوت ديفوار تلك الفرصة لتواصل دورها النشط، بل وتعززه، في العملية الصعبة المتمثلة في استعادة السلام والاستقرار في منطقة الساحل.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء التحديات المتعددة الأوجه في منطقة الساحل. ومما يثير القلق بشكل خاص انتشار انعدام الأمن والإرهاب في أجزاء أخرى من المنطقة، بما في ذلك شرق بوركينا فاسو. ولا يزال للإرهاب آثار مدمرة على حياة الناس وسبل معيشتهم، مما يحرم مجتمعات بأكملها من الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، فضلا عن الفرص والآفاق الطويلة الأجل. ويعد كسب قلوب السكان وعقولهم أمرا بالغ الأهمية في مكافحة الإرهاب. ومن الضروري التصدي للتطرف العنيف والإرهاب بالتدابير الأمنية الضرورية إلا أنه يجب أن يدعمها إطار سياسي ومؤسسي أوسع نطاقا يمكن أن يوجه العمليات، ويكون متوائما مع الاستراتيجية الإقليمية، ويساعد في ترجمة القرارات الاستراتيجية إلى عمليات وتدابير تكتيكية.

وفي هذا السياق، فإن خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل ينبغي أن تعزز شمولية المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية أو كفايتها. كما يجب اغتنام الفرصة لإنشاء منبر للتعاون يهدف إلى كفالة احترام القانون الدولي والمعايير الدولية على نطاق أوسع، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان حيث إن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان تمثل الركائز الثلاث المترابطة والتي يعزز بعضها بعض للأمم المتحدة، على نحو ما اعترف به قادتنا في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ويجب أن نعالج جميع الركائز الثلاث إذا أردنا معالجة السلام والاستقرار على المدى الطويل.

ولا يزال الافتقار إلى الحوكمة الرشيدة، والإهمال من جانب الدول، والتخلف، والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، وأوجه عدم المساواة، التي تفاقمت بسبب تغير المناخ والنمو السكاني، في صميم أسباب عدم الاستقرار في المنطقة. وغني عن القول أن الحل العسكري وحده لا يكفي للحفاظ على السلام والاستقرار الدائمين. وفي هذا الصدد، لا يزال نجاح عملية السلام في مالي يشكل حجر الزاوية في جهود تحقيق الاستقرار في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن توسيع نطاق الحصول على الخدمات الأساسية وفرص العمل في مالي، وكذلك في بلدان أخرى في المنطقة، أمر ضروري للحد من الاعتماد على المساعدة الإنسانية، على النحو المبين في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة دعمها.

وفي الختام، لا بد أن نعزز العلاقة بين الإجراءات في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان لضمان تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في منطقة الساحل. وسيتطلب القيام بذلك وحدة الهدف وتوفير الموارد الكافية.

وتوفر استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وخطتها لدعم منطقة الساحل إطارا شاملا لتعزيز الحوكمة والأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان في منطقة الساحل.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن دعمنا الكامل للممثل الخاص لغرب أفريقيا والمستشار الخاص لمنطقة الساحل لما بذلاه من جهود ترمي إلى قيادة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وخطة دعمها، لضمان استمرار دعم الأمم المتحدة لمنطقة الساحل.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، لمنطقة الساحل، السيد إبراهيم ثياو؛ ورئيس لجنة بناء السلام، زميلنا الممثل الدائم لرومانيا، السيد أيون جينغا؛ ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على عروضهم المفيدة.

ولا يسعنا إلا أن نتفق مع مقدمي الإحاطات الإعلامية على أن بلدان منطقة الساحل ما انفكت تواجه في السنوات الأخيرة، تحديات متزايدة تتعلق باستقرارها وأمنها، والتي من الواضح أنها أثرت على قدرتها على التغلب على الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية، وغيرها من الصعوبات التي تواجهها. ونلاحظ أنه على الرغم من الجهود المبذولة، فمما يؤسف له أن التطرف والإرهاب يؤثران الآن على بلدان جديدة هناك. إن مكافحة هذه الظواهر الخطيرة تعد أولوية قصوى بالنسبة للمنطقة. وبالتالي، نرى أن الوقت مناسب للغاية للجهود التي بذلتها دول منطقة الساحل لمواجهة التهديدات المتزايدة. ونؤيد المبادرة الإقليمية لإنشاء القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وتقوض هذه التهديدات بالطبع، تحقيق الاستقرار السياسي، وإحراز التقدم في حل المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية. ولذا نشدد على أنه ينبغي الاضطلاع بجهود ترمي إلى تعزيز الأمن والاستقرار في إطار نهج شامل يجمع بين التدابير العسكرية وتدابير مكافحة الإرهاب، وتعزيز مؤسسات الدولة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنهجية، وتعزيز جهود نشر ثقافة احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وتوفير فرص العمل للشباب.

وقد أعربنا عن الإشادة البالغة بالتدابير التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، لتقديم المساعدة الواسعة النطاق إلى بلدان القارة الأفريقية. ومن الأمور البالغة الأهمية أن تُبذل هذه الجهود بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغيرها.

وتضطلع لجنة بناء السلام بدور إيجابي أيضا في حشد الدعم لصالح منطقة الساحل. ونعتبر أن من المهم تعزيز فعالية استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونرى أن إمكاناتها لم تستغل بالكامل حتى الآن. ولدى تنفيذ الاستراتيجية، يُعد رأي البلدان التي وضعت من أجلها تلك الاستراتيجية مهما جدا.

ونحن نتفق مع أولئك الذين عقدوا جلسة اليوم على أن العديد من برامج مساعدة المنطقة بحاجة إلى التنسيق على النحو الواجب. وستتوقف فعالية هذا التنسيق على ما إذا كانت الهياكل القائمة بالفعل – وأولا وقبل كل شيء، منظومة الأمم المتحدة – تتقيد باختصاصاتها وتؤيد مبدأ تقسيم العمل. ونرى أنه لن يمكننا تحقيق النتائج المنشودة، إلا من خلال الجهود الجماعية المحددة الأهداف، التي يُضطلع بها بالشكل المناسب ولا تسبب تنازع الاختصاصات.

والأمر الأهم بالنسبة لنا هو ألا تتحول المساعدة الخارجية إلى فرض وصفات شاملة تستخدم دواء غريبا على الدول الأفريقية. وينبغي استبعاد كافة التدخلات الخارجية. ونحن جميعا ندرك جيدا أنه لو لم يحدث انقلاب عنيف في ليبيا عام ٢٠١١، بتنظيم من الخارج، فربما لم يكن ليتعين علينا أن نتعامل

مع العمليات الصعبة التي تحدث في المنطقة، بسبب ذلك إلى حد كبير.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر المستشار الخاص ثياو، والسفير جينغا، رئيس لجنة بناء السلام، والسيد غانم، والسيد ريو، لتبادل وجهات نظرهم القيمة مع مجلس الأمن بعد ظهر هذا اليوم.

إننا ندرك تماما التحديات الأمنية الجسيمة التي تواجهها بلدان منطقة الساحل، بما في ذلك الحالة الأمنية في مالي وما يترتب عليها من آثار على المنطقة، فضلا عن الجريمة المنظمة والإرهاب. ونثني على المبادرات الإقليمية الرامية إلى معالجة هذه الحالة، بما في ذلك من خلال القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات. وأود أن أؤكد في هذا الصدد أهمية مضي مالي قدما في تنفيذ اتفاق السلام، ودعم المجلس لهذه الجهود بهمة. ولذلك، يسرني أن أعلن أن قائمة المفسدين الأولى لاتفاق السلام قد اعتمدت قبل ساعة بقليل، في لجنة الجزاءات.

لكن هذا ليس بشأن الشواغل الأمنية من المنظور الضيق فقط. إن بلدان منطقة الساحل تواجه العديد من التحديات المترابطة، بما في ذلك أوجه عدم المساواة، والفقر والافتقار إلى الخدمات الأساسية، وضعف المؤسسات، والعنف الجنساني، وتغير المناخ، وتفاقم النزاعات بين المزارعين والرعاة. وثمة حاجة إلى نهج شامل لمعالجة هذه المجموعة الواسعة من التحديات، والأسباب الجذرية للنزاع. ولذلك، نرحب باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، فضلا عن اعتماد خطة الأمم المتحدة للدعم، كخطوة حيوية لتنفيذ هذه الاستراتيجية. فهي تتيح الفرصة لجمع الشركاء الآن، والتفعيل، وكذلك التنسيق بين الأطر القائمة بالفعل.

ونشيد بنائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والمستشار الخاص ثياو على قيادتهم والتزامهم المستمر بهذا الجهد الهام. وبالنظر إلى الدور الهام للمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية، نرحب كذلك بالخطوات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي لتنقيح استراتيجيته الخاصة للمنطقة، وفي هذا الصدد، نكرر دعمنا القوي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن المهم أن يتم التنسيق الجيد للجهود الإقليمية، فضلا عن الجهود التي يبذلها الشركاء الآخرون المهمون، في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة الجديدة لمنطقة الساحل.

وعلى الرغم من التحديات الجسيمة، فإننا نتفق مع المستشار الخاص على أن من المهم التركيز على الإمكانات القوية والفرص العديدة التي تتيحها المنطقة. وقد اتضح هذا خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا مبعوثنا الخاص لمنطقة الساحل، بالتعاون مع المستشار الخاص ثياو، لمنطقة لبتاكو – غورما. فالشباب على سبيل المثال، نشطون وديناميون، وهم مورد من موارد تعزيز التنمية. ولذلك ينبغي بذل الجهود للبناء على هذه الفرص وغيرها، والاستفادة منها.

وبالتالي، نرحب بتركيز خطة الدعم على الزراعة الذكية مناخيا، والطاقة المتجددة، فضلا عن النمو الشامل للجميع، وتمكين النساء والشباب. ومن الأهمية بمكان أيضا تعزيز العقد الاجتماعي بين دول وشعوب بلدان الساحل، بما يشمل تحسين الثقة في الجهات الأمنية الفاعلة، والاستثمار في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

وفي تموز/يوليه، شارك وزير خارجية بلدنا في بعثة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في المنطقة، مع التركيز على المرأة والسلام والأمن، وأعقب ذلك تقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس (انظر S/PV.8306). وقد ركزت المناقشة التي نظمت بشأن المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ في الشهر ذاته (انظر S/PV.8307) على التحديات في منطقة الساحل بوجه خاص، أيضا.

وطوال فترة شغلنا لمقعدنا في المجلس، دعونا إلى نهج إقليمي شامل في منطقة الساحل ومناطق حوض بحيرة تشاد، يشمل الأمن والتنمية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ونحن نسهم أيضا على أرض الواقع، تمشيا مع أولويات الاستراتيجية المتكاملة. وفي حزيران/يونيه، زدنا دعمنا للجهود المتصلة بالمناخ والأمن في منطقة الساحل، حيث قدمنا حوالي ٤٠ مليون يورو للفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢١، بالإضافة إلى الدعم الثنائي والإنساني القائم بالفعل، فضلا عن الدعم المقدم من خلال الاتحاد الأوروبي. وفي إطار تلك الاستراتيجية، تهيئ مساهمات السويد الفنية المتعددة السنوات غير المخصصة في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، المرونة والاستدامة لهذا الدعم.

إن أفضل سعي من أجل السلام المستدام هو من خلال الشراكة الواسعة النطاق، بما في ذلك مع الحكومات، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. ومن الأهمية بمكان أن تسعى كل الجهود التي يضطلع بها الشركاء إلى دعم الاستراتيجية المتكاملة، وتعزيز الملكية المحلية والوطنية والإقليمية الشاملة.

والجهود المبذولة ينبغي أن تشمل أيضا جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك إزالة العقبات التي تحول دون إدماج المرأة. كما أن من المهم للغاية مواصلة الحوار السياسي مع الحكومات بشأن نماذج التنمية المستدامة على المدى الطويل.

ونرى أن من المفيد جدا مشاركة رئيس لجنة بناء السلام في هذه الجلسة. وتؤدي لجنة بناء السلام، بما لها من صلاحية الدعوة إلى الاجتماعات، دورا محوريا في اتباع نهج منسق ومتماسك لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطتها لدعم تلك المنطقة، على النحو الذي يقره المجلس، من خلال البيان الرئاسي S/PRST/2018/3 بشأن المكتب. ويحدونا الأمل في مواصلة الاستفادة من تلك الممارسة.

وأخيرا، واستشرافا لآفاق المستقبل، نرحب بالتقارير الخطية العادية من مكتب المستشار الخاص أو مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشأن عملية تنفيذ خطة دعم الأمم المتحدة. ومن المهم أن تتضمن هذه التقارير معلومات مستكملة عن الجداول الزمنية للمشاريع، والصناديق الاستئمانية المقترحة وجهود التنسيق. وسيمثل التنفيذ الناجح لاستراتيجية منطقة الساحل خطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار في منطقة مضطربة إلى حد ما. وكان المفروض أن تتضمن خطة الدعم والاستراتيجية دعما قويا ومستمرا وموحدا ودوليا ومن الأمم المتحدة، بما في ذلك من المجلس.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشيد بالرئاسة لتركيزها على نهج شامل تجاه بناء السلام والحفاظ عليه في منطقة الساحل. كما يود وفد كازاخستان أن يشكر السيد إبراهيم ثياو، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنطقة الساحل؛والسيد يون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا، بصفته رئيس لجنة بناء السلام. والسيد حافظ غانم؛والسيد ريمي ريو على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

نود أن نشيد بحكومة كوت ديفوار وسائر بلدان المنطقة والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك البنك الدولي والجهات المانحة الدولية، على ما يبذلوه من جهود لتعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة. كما نشيد بالسيد ثياو والممثل الخاص للأمين العام شمباس لمضيهما قدما بإعادة تقويم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

إننا نؤيد تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، وهو أمر بالغ الأهمية من أجل أحداث تأثير فعال. وقد أثمرت هذه الجهود التعاونية أحدث التطورات السياسية والاقتصادية الإيجابية التي شهدناها في بلدان الساحل. وفي الوقت نفسه، فإن العديد من

التحديات لا تزال تؤثر على الاستقرار في المنطقة. ويتواصل تدهور الحالة الأمنية بسبب زيادة انتشار الجماعات الإرهابية والمتطرفة. ومما يزيد من تفاقم انعدام الأمن هذا، تحالف تلك الجماعات امع الجهات الفاعلة الضالعة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات والبشر، وكذلك انتشار الأسلحة في المنطقة. وكذلك تزيد من شدة تعقيد الحالة آثارُ تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، والتشريد القسري، والنمو السكاني السريع والحكم الضعيف.

وتؤيد كازاخستان تأييدا قويا الاستراتيجية الثلاثية الأبعاد من أجل تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين من خلال: أولا، تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية؛ثانيا، اعتماد نهج إقليمي؛وثالثا، تبسيط منظومة الأمم المتحدة لتوحيد الأداء. وإذ نرحب بجهود الأمم المتحدة لإصلاح منظومتها الإنمائية وإعادة تنظيمها بمزيد من التنسيق بين مختلف وكالات الأمم المتحدة المعنية على مستوى البلد، فإن علينا الآن المضي لأبعد من ذلك وزيادة التنسيق على الصعيد الإقليمي بهدف تعزيز السلام والتنمية على أساس شامل وفعال. وستثبت هذه الاستراتيجية العامة الشاملة أنها الأداة الأكثر فعالية واستدامة للتصدي للتهديدات المشتركة التي تواجهها منطقة الساحل والبلدان المجاورة. ونرى أن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة دعم الأمم المتحدة لمنطقة الساحل اللتين تمت إعادة تقويمهما، واستعراض استراتيجية الاتحاد الأفريقي من أجل منطقة الساحل، ستشكل إطارا قويا وشاملا سيشمل جميع التدابير اللازمة لتحقيق السلام والرخاء في منطقة الساحل. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى بذل كل جهد ممكن لتنفيذ هاتين الاستراتيجيتين. أود أن أركز على بعض المسائل التي نعتقد أنها مهمة بالنسبة لنجاح هاتين الاستراتيجيتين.

تتعلق المسألة الأولى بالجهود الإقليمية المشتركة لمكافحة الإرهاب من خلال القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونرحب بزيادة الملكية الوطنية والإقليمية في التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب والتطرف، وندعم التفعيل الكامل للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وبغية تحقيق النجاح، هناك حاجة إلى الدعم السياسي بالإجماع من مجلس الأمن، وزيادة المساعدة التقنية من الدول الأعضاء والتمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به على المدى الطويل. وفي المقابل، ينبغي للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أن تعزز التنسيق والتكامل بين القوة المشتركة والقوات الأمنية الأخرى في المنطقة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وتكفل أن العمليات أكثر اتساقا مع المبادرات الإقليمية الأوسع نطاقا.

ثانيا، إننا نتشاطر تقييم المستشار الخاص ثياو، وهو أنه للتصدي بفعالية للقلاقل في المنطقة، ينبغي لأي نهج عسكري وأي مساعدة إنسانية أن يقترنا بعضهما بعضا في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والجهود الإنمائية بطريقة متكاملة، ومعقدة وجيدة التنسيق، يعززها التمويل المستدام على المدى الطويل. وينبغي أن نركز في جهودنا على العوامل الهيكلية المسببة لعدم الاستقرار بالحد من معدلات الفقر وتوفير الخدمات الأساسية وتحسين فرص التعليم والعمل وتعزيز الإدارة المحلية والتخفيف من آثار تغير المناخ. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة برامج الأمم المتحدة لبناء السلام، فضلا عن جميع الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى بناء القدرة على التكيف في النظم البشرية والنظم البيئية وزيادة السلام والرخاء في المنطقة. ونشيد بشكل خاص بمبادرة التحالف من أجل منطقة الساحل على إطلاق المشاريع الإنمائية والسريعة الأثر الرامية إلى إيجاد فرص عمل جديدة، ودعم المناطق الريفية وتحسين الهياكل الأساسية والخدمات.

وأخيرا، نشدد على أهمية منع تأجيج نزعة التطرف لدى الشباب والفتيات عن طريق الاستثمار في التعليم والعمالة وتشجيع الإشراك المجدي للمرأة والشباب في العمليات السياسية

والإنمائية. وفي هذا الصدد، نرحب بعقد الاجتماع الأول للمنتدى الإقليمي السنوي للشباب من أجل السلام والأمن، في واغادوغو هذا الشهر، وندعو جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودها لتعزيز دور الشباب في تعزيز السلام والأمن في منطقة الساحل.

ولذلك، إذ تؤيد كازاخستان الإجراءات المتعددة الأطراف، فإنها ما تزال ملتزمة بمساعدة بلدان الساحل على تحقيق رؤيتها للسلام والتقدم والرخاء. وسنواصل العمل مع أعضاء المجلس الآخرين والجهات الفاعلة الرئيسية لإيجاد حل من أجل تحقيق السلام الدائم في المنطقة.

السيد وولديز (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر كوت ديفوار على إدراج هذا البند الهام في جدول أعمال مجلس الأمن. ونود أيضا أن نشكر السيد إبراهيم ثياو، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنطقة الساحل؛وسعادة السيد يون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا، بصفته رئيس لجنة بناء السلام. السيد حافظ غانم، نائب رئيس البنك الدولي لأفريقيا؛والسيد ريمي ريو، ممثل التحالف من أجل منطقة الساحل، على إحاطاتهم الإعلامية.

تنعقد هذه الجلسة بعد عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي جلسة مفتوحة بشأن المبادرات الدولية والإقليمية في منطقة الساحل، منذ بضعة أيام. ويحدونا الأمل في أن تعزز مناقشتنا هنا اليوم الجلسة الهامة التي جرت على مستوى الاتحاد الأفريقي. ونتشاطر الرأي القائل بأنه لا يوجد نقص في الاستراتيجيات لمنطقة الساحل. فقد تم إطلاق مبادرات عديدة بهدف التصدي لتحديات السلام والأمن والتنمية في المنطقة. وما برز بصوت عال وواضح خلال جلسة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي هو ضرورة ضمان تحسين الاتساق والملكية السياسية من جانب بلدان المنطقة وأفريقيا في جهود تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل.

إن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل استراتيجية مقبولة على نطاق واسع وشاملة من أجل تعزيز السلام والأمن الطويل الأمد، تعززها التنمية لشعب منطقة الساحل. ولذلك، فإننا نعتقد أنه ينبغي الوفاء بهذا الالتزام من جانب المجتمع الدولي في إطار الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل. ولا تزال الحاجة إلى تعزيز الدعم المقدم لتحقيق السلام والتنمية في منطقة الساحل تمثل أولوية. ونعتقد اعتقادا قويا أن تجديد الدعوة إلى الحفاظ على تدفق الموارد أمر هام.

وهناك اتجاه مثير للقلق مؤداه أن مشكلة السلام والأمن في منطقة الساحل تتسع لتشمل حوض بحيرة تشاد، الذي يتأثر بدوره بتحديات أخرى متعددة. وبناء على ذلك، فإن تقديم استجابة منسقة لمشاكل الأمن والتنمية في منطقة الساحل سيكون له تأثير إيجابي على التخفيف من ذلك الخطر. وفي ذلك الصدد، تقوم حاجة إلى بناء أوجه تآزر على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك فيما يتعلق بالتنفيذ الجاري لخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، واستعراض استراتيجية الاتحاد الأفريقي من أجل منطقة الساحل، وتنفيذ برنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

إن استعادة وبسط سلطة الدولة في شمال مالي والمناطق النائية لبلدان الساحل، لا سيما بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، أمر بالغ الأهمية. وما فتئ عدم وجود هياكل دولة لها مقومات البقاء يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة. ولا بد من التصدي بما يلزم من الجدية للتهديدات والاعتداءات المتكررة في الأشهر الأخيرة ضد قوات الأمن والموظفين الآخرين العاملين في مؤسسات الدولة، بما في ذلك تدمير المرافق العامة.

وتقدم سلسلة الهجمات الإرهابية الأخيرة أدلة واضحة على التهديد المتزايد للإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، بما

في ذلك على الحدود الليبية – التشادية. ويشكل تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل جزءا من التصدي لذلك التحدي الهائل. ومع ذلك، فإنه بدون تقديم الدعم المستدام وتعزيز القوة المشتركة، وبدون تعزيز قوات الأمن الوطنية في بلدان المنطقة، لا يمكن إحراز تقدم كبير في دحر الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي ذلك الصدد، جرى التشديد على إحياء عملية نواكشوط خلال الاجتماع الأخير لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

إننا نقدر التزامات الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين في سياق معالجة الثغرات الهيكلية والتشغيلية من أجل تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل. ولا تزال من الأمور الاستراتيجية لبلدان مثل مالي مواصلة الشراكات بشأن الجوانب الإنمائية، وبخاصة في تنفيذ خطة الاستثمار ذات الأولوية.

وأخيرا، سيكون التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي أمرا بالغ الأهمية من أجل تحسين الحالة الإنسانية في منطقة الساحل ومسار التنمية الطويلة الأجل في المنطقة. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان زيادة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وفرص العمل في المناطق الحدودية في سياق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطتها للدعم. وينبغي أن يضطلع القطاع الخاص أيضا بدور في ضمان إحراز تقدم ملموس في مساعي تحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في المنطقة.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ثياو، المستشار الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا اليوم. ويسرنا أن نسمع عن التقدم المحرز في تفعيل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتنفيذها. إنه وفريقه يستحقان التقدير الحقيقي على خطة الدعم لعام ٢٠١٨، التي منحت الأولوية عن حق لتحسين التنسيق بين الوكالات وتحسين المشاركة من حكومات منطقة الساحل وشعوبها.

وعلى نحو ما أعتقد أن إحاطة السيد ثياو الإعلامية قد أثبتته، فإن الاستراتيجية المتكاملة مرت بعام هام وتكويني. وساعدت خطة الدعم على إبراز ضرورة التحلي بالواقعية وتحديد الأهداف في طموحاتنا وهي تعمل بمثابة تذكير بأن منطقة الساحل، بالرغم من بعض التحديات الصعبة للغاية، زاخرة أيضا بالفرص. وكلما زاد العمل الذي يمكن القيام به لإطلاق العنان لإمكانات منطقة الساحل، ولا سيما بدعم التعليم وفرص العمل وتنظيم الأسرة، سنشهد المزيد من مباشري الأعمال الحرة الشباب والقادة الشباب الذين يجدون حلولا محلية للتحديات التي يواجهونها، بما في ذلك تحديات تغير المناخ.

ولذلك نشعر بالسرور إذ نرى المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة يضاعفان جهودنا من خلال الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل، مع السعي للتعلم من تحديات الأعوام الخمسة الماضية واتخاذ نهج تداولي بصورة أكبر للشراكة مع بلدان المنطقة وشعوبها. إن مجلس الأمن ناقش في السابق خطر أن تبدو الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل بعيدة أو منفصلة عن الواقع في المنطقة. ولذلك نرحب بزيادة التركيز على المشاركة المحلية، ولا سيما مع الفتيات والنساء.

وبالمثل، أظهرت السنوات القليلة الماضية ضرورة التحلي بالواقعية والصبر وضمان مضاهاة التعهدات والإعلانات بما يكفي من الموارد البشرية والمادية والقدرات لتحقيق نتائج فعلية في المنطقة. ولم يكن الحال دائما كذلك، وهناك الكثير من العمل الذي يمكن القيام به مركزيا من نيويورك بغية ضمان تعبئة الموارد المتاحة على الوجه الكامل وعمل آليات التنسيق القطرية بأكبر قدر ممكن من الفعالية. وعلى وجه الخصوص، نود أن نبرز ضرورة تعيين أفضل الأشخاص لمعالجة أصعب المشاكل في المنطقة نفسها.

ونحن بحاجة أيضا إلى ضمان أن تعمل خطة التنمية بشكل وثيق مع المؤسسات والقطاعات الأخرى، ولا سيما تلك التي تركز على الدفاع والأمن. ومن نافل القول ولكن صحيحه إنه لا سبيل لتحقيق التنمية بدون تحقيق الاستقرار، أو العكس. ونشجع على إجراء المزيد من المحادثات المتكررة والصادقة بين قطاعات التنمية والأمن في منطقة الساحل. والجدير بالذكر أن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على وجه الخصوص، تجتذب اليوم أكثر من أي وقت مضى التضامن والدعم الدوليين، وهو أمر صائب تماما وربما قد تأخر كثيرا. ومع ذلك، علينا أن نضمن وضوح الولايات التنظيمية وإنشاء خطوط اتصالات قوية بينها.

إن المملكة المتحدة بصدد توسيع نطاق مساعدتنا الدبلوماسية والدفاعية والإنمائية لتشمل منطقة الساحل. ونعتقد أن ذلك سيمكننا من الاستكشاف بشكل كامل للصلات والفرص وبناء نهج يربط بين أعمالنا الأمنية والدبلوماسية والإنمائية والإنسانية. ونحن نعمل على فتح سفارتين جديدتين في النيجر وتشاد وزيادة وجودنا في مالي ونشرنا بالفعل ثلاث طائرات عمودية من طراز شينوك لتقديم الدعم اللوجستي للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من خلال عملية بارخان.

وسنعمل أيضا على لزيادة مساعدتنا الإنمائية للمنطقة بقدر كبير في الأعوام المقبلة. ونرى أن اتخاذ نهج يجمع بين المعونة العاجلة والمنقذة للحياة وبين نتائج التنمية الطويلة الأجل وتوفير الأمن أمر بالغ الأهمية لتغيير المسار الراهن في منطقة الساحل. ويتطلب ذلك قيادة الأمم المتحدة، ويسرني أن أسمع أن الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل ستكون في عام ٢٠١٩ في حالة أفضل تمكنها من تحقيق ذلك.

السيدة كوردوفا صوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، نود أن نعرب عن شكرنا للسيد إبراهيم ثياو على إحاطته الإعلامية. ونود أيضا أن نشكر السفير جينغا، والسيد غانم والسيد لاكروا على البيانات التي قدموها.

ومن الواضح أن الحالة في منطقة الساحل تنذر بالخطر وتمثل تحديات كبيرة في قطاعات الأمن والحوكمة وقطاعات التنمية. ولا تزال المنطقة تواجه بيئة متقلبة ومعقدة تشمل التهديدات غير المتناظرة التي تمثلها الجماعات المسلحة والإرهابية والجريمة العابرة للحدود الوطنية التي بدورها تشمل الاتجار بالمخدرات وبالبشر وبالأسلحة، ضمن أمور أخرى. إن تلك العوامل الثلاثة لا تعرض للخطر استقرار بلدان المنطقة فحسب، بل أيضا تشكل خطرا على عمليات السلام السياسية. وهي، بهذه الصفة، تمثل تهديدا للسكان المدنيين.

لقد أكدت بوليفيا مجددا بقوة على ضرورة تحليل الأسباب الهيكلية للنزاعات، ولكن في المقام الأول تحديدها. وفي حالة منطقة الساحل تحديدا، كان لتلك الأسباب تأثير عميق على السياق الحالي للمنطقة. لقد ذكرنا ذلك من قبل، وسنفعل ذلك مرة أخرى: إن آثار سياسات التدخل وتغير النظام في أعقاب النزاع في ٢٠١١ ليبيا أطلقت العنان لتأثير جانبي يتمثل في زعزعة الاستقرار في منطقة الساحل وأدت إلى الفوضى، التي لا تزال نتائجها الكارثية تشاهد حتى هذا اليوم.

وللأسف، بالإضافة إلى الحالة الأمنية المحفوفة بالمخاطر، فإن منطقة الساحل تمثل تحديات كبيرة أخرى. وتشكل الحالة الإنسانية أحد التحديات التي ينبغي أن نركز عليها بشكل أوثق.

ووفقا للبيانات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ثمة ثمانية بلدان في المنطقة معرضة لخطر حدوث أزمة إنسانية، لأنه من أصل ١٥٠ مليون نسمة تقريبا يحتاج ٢٤ مليوناً منهم إلى المساعدة الإنسانية فيما يُحدق خطر انعدام الأمن الغذائي بـ١٠ ملايين شخص. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أكثر من ٣ ملايين لاجئ ومشرد، ناهيك عن الآثار الضارة لتغير المناخ، التي تزيد من تفاقم الأزمة في المنطقة.

وفي المقابل، تمثل مالي وحوض بحيرة تشاد أهم البؤر الساخنة في المنطقة. إذ زاد انعدام الأمن في مالي وأفضت الاشتباكات

بين الجماعات المسلحة، والهجمات غير المتناظرة، والتأثيرات عبر الحدود والعنف القبلي إلى التشريد الجماعي، مما زاد من تقويض الحالة الإنسانية.

وعلى الرغم من الأفق المظلم في منطقة الساحل، نود أن نشدد على الجهود الكبيرة التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي يقودها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ونرحب ونشيد بالجهود والإرادة السياسية الكبيرة التي أبدتها بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا والنيجر من حيث التعاون وتفعيل قواتها في الميدان. وتُعدّ القوةُ المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أكبر دليل يُضرب به المثل عن الجهود المنسقة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، فضلا عن أنها تبدي قدراً كبيراً من التضامن فيما بين الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بصفة عامة.

ونرى أنه من الضروري أن تقوم القوة المشتركة، في إطار مفهوم العمليات الذي تمت الموافقة عليه بموجب القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) وأقرّه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بتعبئة القدرات اللازمة، بصورة نهائية، لنشر العناصر العسكرية والشرطية والمدنية نشراً كاملاً. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية بمكان أن تستفيد البلدان التي تتألف منها القوة المشتركة من التعاون التقني وأن تتلقى تمويلا مستداما يمكن التنبؤ به.

علاوة على ذلك، فإن الالتزامات التي تمّ التعهد بها إبان المؤتمر الذي عقده الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى ببروكسل في ٢٣ شباط/فبراير، تمثل بادرة مشجعة على بناء قدرات وحدات القوة المشتركة. وجميع المبادرات الرامية إلى تحقيق الاستقرار والسلام الدائم في المنطقة تُعدّ بالغة الأهمية. غير أننا نلاحظ مع القلق أن تعهدات التمويل هذه لم يتم الوفاء بها تماماً. ونعتقد أن التعاون الاقتصادي من مسؤولياتنا تجاه المنطقة بسبب الصلات الجوهرية بين السياق الراهن وسياسات التدخل التي أشرنا إليها. ولذلك، فهو التزام لا مناص من الوفاء به بشكل كامل.

ومن ناحية أخرى، من الضروري تعزيز البرامج المنفذّة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي توفر إطارا عاما يرمي إلى تعزيز الحوكمة والقدرة على الصمود والأمن في بلدان المنطقة. ويعدّ تعزيز تلك القدرات في بلدان المنطقة، وتولي البلدان في المقام الأول زمام تلك العمليات وقدرتها على حسم الأمور في الميدان، أمرا أساسيا. أما المجالات الستة ذات الأولوية المحددةُ في خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، التي تركز على التعاون عبر الحدود والتعاون الإقليمي لكفالة التكامل والتنسيق بين بلدان المنطقة، فينبغي أن تتيح للجهود المشتركة تعبئة الخبرات والموارد المالية. وفي هذا السياق، يُعدّ تحقيق قدر كبير من التنسيق بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي أمراً بالغ الأهمية.

وأخيرا، نودّ استرعاء الانتباه إلى الجهود الإنسانية الحاسمة واللازمة المبذولة في منطقة الساحل. فقد أنقذت العديد من الأرواح، ولكن ملايين الناس ما زالوا بحاجة ماسة إليها. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم جميع المبادرات التي تتيح للسكان تحقيق الاستقرار والسلام المستدام في المنطقة، ونشجعه بقوة على ذلك، من خلال الدعم التقني والتعاون الاقتصادي والإنساني.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كوت ديفوار.

أود أن أشكر السيد إبراهيم ثياو، المستشار الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، على إحاطته الإعلامية بشأن التطورات في منطقة الساحل والمبادرات الحالية لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية. كما أود أن أشكر السيد ريمي ريو، المدير العام للوكالة الفرنسية للتنمية، والسيد حافظ غانم، نائب رئيس البنك الدولي المعني بأفريقيا، على بيانيهما الزاخرين بالمعلومات بشأن الحاجة إلى تعزيز التعاون بين جميع الجهات الفاعلة من أجل التصدي للتحديات المتعددة التي تواجه منطقة الساحل. كما أشكر السفير يون جينغا على إحاطته الإعلامية.

إن منطقة الساحل اليوم هي بمثابة موجز للتحديات العديدة التي تواجه منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وتزخر المنطقة بموارد طبيعية هائلة وبرأس مال بشري لا يستهان به، حيث يشكل الشباب ٦٥ في المائة منه، الأمر الذي ينبغي أن يتيح لها منطقيا تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة بوصفها ضمانة للسلام والاستقرار. ومن المؤسف أن الاشتباكات الأمنية، وتغير المناخ، وأوجه الضعف الهيكلية، والافتقار إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، أمور تعوق الجهود الإنمائية في المنطقة. وبالتالي، تعكس منطقة الساحل صورة زائفة لمنطقة قاحلة وفقيرة، حيث تكاد سلطة الدولة أن تكون غائبة، مما يعزز انتشار شبكات تجار المخدرات والجماعات الإرهابية المسلحة.

وخلال المناقشة الرفيعة المستوى التي أجريت في ٥ كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.8413)، تمّ التأكيد على أن السلام والأمن يرتبطان ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعزز هذا التحدي بالتالي الحاجة إلى إيجاد حلول دائمة لحالة عدم الاستقرار السائدة حاليا في منطقة الساحل ومنطقة غرب أفريقيا برمتها.

وفي هذا الصدد، ترحب كوت ديفوار باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل التي جرى تعديلها، بهدف كفالة تنسيق واتساق الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار في منطقة الساحل. كما نود أن نعرب عن تأييدنا لخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل للفترة ٢٠١٨–٢٠٣٠. وتسعى الخطة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تسريع تحقيق الرخاء المشترك والسلام المستدام في المنطقة من خلال تنفيذ الأولويات المحددة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ويرحب بلدي بحقيقة أن خطة دعم منطقة الساحل تُعدّ أداة لتعزيز الاتساق والتنسيق من أجل زيادة الفعالية وتحقيق النتائج المنشودة في سياق استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

ويرى بلدي أن من الضروري أن تعمل الأمم المتحدة على تحسين تنسيقها وتعزيز تعاونها مع جميع الشركاء في المنطقة، ولا سيما المؤسسات الوطنية والإقليمية، والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف مثل البنك الدولي والتحالف من أجل منطقة الساحل، ومنظمات المجتمع المدني. وهو شرط أساسي لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن منطقة الساحل.

وبما أن التحديات التي تواجه منطقة الساحل عديدة ومتعددة الأوجه، فإن المبادرات الأمنية التي تضطلع بها القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوات الأخرى الموجودة في المنطقة لا تمثل استجابات كافية ومستدامة. بل ينبغي بالضرورة أن تحظى بدعم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة دعم منطقة الساحل. وفي هذا الصدد، من المهم تسليط الضوء على الدور الحاسم الذي يضطلع به البنك الدولي والتحالف من أجل منطقة الساحل، فضلا عن الشركاء الإنمائيين الآخرين، في تمويل المشاريع الإنمائية التي توفر العمالة وتتيح فرصا لتمكين المرأة، التي تؤدي دورا رئيسيا في النهوض بالسلام في المنطقة وتعزيزه.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن آثار تغير المناخ على إدارة الموارد والأراضي، وعلى النزاعات، وتشريد السكان، وتدفقات الهجرة، تُعدّ هائلة وتستلزم منا اتباع نهج متضافر لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في منطقة الساحل. وبالنظر إلى التحديات العديدة، تدعو كوت ديفوار إلى إحداث تحول في النموذج المتبع في المنطقة. فعلينا أن نجعل جهودنا جزءاً من رؤية استشرافية على المدى الطويل، تستند إلى تحليل مُجد لتطلعات السكان المعنيين والاستراتيجيات الإنمائية، مع مراعاة البيئة الاجتماعية – الاقتصادية السائدة في بلدان منطقة الساحل.

ويود بلدي أن يشيد بالاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لمنطقة الساحل. وندعو دول المنطقة إلى تولي زمام أمنها الجماعي وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تنفيذ خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل.

وفي الختام، يرى بلدي أن تنفيذ خطة الدعم لمنطقة الساحل، التي تستند إلى مبدأ المساءلة المتبادلة، يستحق أقصى درجات الاهتمام من المجلس وجميع الشركاء الإنمائيين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.